

استحالة

وجود

النسخ بالقرآن

دراسة علمية تدحض خرافات الروايات وترد على جهل زكريا

بطرس

تأليف

إيهاب حسن عبده

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

In the name of Allah, Most Gracious, Most Merciful.



قال تعالى عن كتابه الكريم :

﴿ ذٰلِكَ الْكِتٰبُ لَا رَيْبَ فِيْهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِيْنَ ﴾

This is the book; in it is guidance, sure, without doubt, to those who fear Allah;

﴿ وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الْكِتٰبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ الْكِتٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾

To thee We sent the Scripture in truth, confirming the Scripture that came before it, and guarding it in safety

U

الطبعة الأولى : ٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ

رقم الإيداع : ٢٧٠٤ / ٢٠٠٥

استحالة وجود النسخ بالقرآن
إيهاب حسن عبده

مُقَدِّمَةٌ a

الدين لله والوطن للجميع .

اختلاف المرجعية هو أسّ البلاء ، والمرجعيات دائماً ما تتعدد على مدى العصور (١) . وبين زخم الباطل وتعدد مرجعياته يوجد مرجعية واحدة صحيحة فقط . ولكن ما الذى يعرفنا بهذه المرجعية الصحيحة ، ويميزها عن غيرها ؟!

هل يمكن أن يشتبه الأمر فلا يُستطاع التمييز بين هذه المرجعيات ؟! ولماذا عندما يصحح الله تعالى المرجعية للناس يحددونها عنها (٢) ، ويتمسكون بالباطل ويستमितون فى الدفاع عنه ، مع أنه أقصر طريق مضمون لجهنم ، وهو الذى أوصلهم للتفرق والتمذهب (٣) ؟!

هل أنزل الله كتابه للناس ، وحفظه لهم ليتدين الناس بغيره ؟! وهل من حفظ الكتاب هذا أن يوجد لاغى وملغى بالمئات من آياته ، مع إبهام ذلك ودون النصّ عليه ، ثم ينصّ على ذلك ويحدده ويفصل فيه روايات البشر بحسب كل مذهب ؟! ولماذا يُكذّب الناس رسل الله ، أو يكذبون عليهم هكذا ، . . . هل لم يعد لله وجود فى ضمائرهم ؟! وهل يُعقل أن يتفرق الناس كل هذا التفرق ثم يقول كل منهم إنه على حق بينما القاسم المشترك بينهم هو هجر القرآن لأقوال البشر ممن اتخذوهم أخلة يهدونهم إلى طريق جهنم وهم لا يشعرون ؟!

ألم يسمعوا قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا * يَا وَيْلَتِي لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا * لَقَدْ أَضَلَّنِي

- ١ - وتُسمى كل مرجعية منها بالدين ، والملة ، وأنها من عند الله ، والله أمر بها . . الخ .
- ٢ - ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ .
- ٣ - وهم يسمعون قوله تعالى (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ هـ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) ، مع قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) .

عَنْ الذُّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا * وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ
إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴿٤﴾ .

ألم يبين هذا النص أن هناك دوراً حيوياً لمن يتخذهم المتمذهبون أخلة
يتمذهبون بهديهم ، وأن النتيجة المؤسفة هي أن يضلهم هؤلاء الأخلة
عن كتاب الله (لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذُّكْرِ) ، ويدخلونهم فى زمرة من هجروا
الآيات لغيرها (اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا) ، ومنها بالطبع الروايات
الملصقة كذباً وزوراً لرسول الله ﷺ البريء من أكاذيبهم !؟

إن سبيل الرسول واضح وجلّى ، ولم يدخر القرآن جهداً فى بيان
سبيله ﷺ ، ولم يُذكر نصاً أن هناك سبيلاً له بخلاف الكتاب المنزل عليه
ﷺ ، فلماذا يحقر المتمذهبون من يحاول أن يهديهم إلى هذا الكتاب ،
ويسمونه بمنكر السنة ، والمرتد ، والزنديق . . الخ !؟

ألم يقل الله تعالى بسورة الأعراف : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا
الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) ، وهو ما يعنى ثناء الله تعالى على
الذين يُمَسِّكُونَ غيرهم بالكتاب ووصفه إياهم بالمصلحين !؟

ألم يكن من الأولى لو كان هناك شيئاً مغايراً للكتاب ، ويأتى مثله
ببعض الشريعة والهدى المكمل له (كما يزعم أهل المذاهب والفرق) أن يقول
الله تعالى " وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَكَذًا " !؟

أم أن الحق هو أن الكتاب وحده هو المرجع المنصوص عليه مئات
المرات ، ولا شيء غيره يستحق النصّ عليه كمغاير له أو مكمل له !؟

ألا يعنى كل ذلك أن منكرى السنة الحقيقيةين (٤) هم من يكذبون

٤ - ومنكروا السنة الحقيقية (والذين يعتمدون سنة مزيفة يناون بها عن القرآن وآياته) **يعدون
بالملايين** ما بين عالم بالمذهب ومتعالم لم يبلغ شيئاً بعد . **وكلهم متفقون على التدين بالتقليد** ،
والكذب على الرسول والصحابه الكرام رضى الله عنهم ، ويعتقدون أن التدين لا يجوز بالكتاب
وحده ، وأن الكتاب ليس فيه التفاصيل اللازمة ، وينقسمون إلى مذاهب عدة يتم الانتماء لأي
منها عن طريق بلد المنشأ والعائلة التي يخرج فيها المذهب . وما أن يحدث ذلك الانتماء فيتم
تلقائياً معاداة الفرق الأخرى ، والنيل منها بكل طريقة ممكنة ، وبدهى أن تراث كل منهم
يختلف عما هو عند الآخر ، وبرغم ذلك يعتبر كل منهم أن هذا التراث (المختلف) هو الدين
الصحيح الواجب على الدنيا كلها اتباعه .

على الله تعالى ، وعلى رسوله الكريم ، وعلى الذكر الحكيم ؟!
وهنا فى موضوع كتابنا - وهو النسخ المفترى للقرآن - نجد أنه كان ولا يزال له منكره ، والعجيب أن منهم من ينتمى فكرياً لمذهب المتسنة .
والقائلون بهذا النسخ الوهمى يتنافسون به مع البيغاء وينقلون الكلام دون أدنى تدبير أو تفكير (٥) ، وكل ما يستطيعون قوله أمام الحق البادى أمامهم رأى العين هو :

” يعنى انت وحدك اللى بتفهم وكل الأئمة من مئات السنين غلط (٦) ؟! “ .

وكل قائل هو كاذب لو لم يكن لدعواه دليل . ومن هؤلاء الكذبة من يُدعى بالقمص زكريا بطرس . فما هو زكريا بطرس وما حكايته ؟!

زكريا هو رجل يعتقد أنه خبير بالإسلام ، وبالقرآن ، ويقول إنه قد انتهى بعد البحث والتنقيب إلى أن القرآن على وضعه الحالى يثير الشفقة . فهو كتاب يحتوى على الناسخ والمنسوخ ، أو اللاغى والملغى ، وجمع بطريقة أقل ما يُقال عنها أنها فوضوية ، وتخضع للهوى والاختيار ، وأنه قد جمع عدة مرات ، وتم تدميره فى مرة من المرات وأعيد كتابته بشكل جديد ، وأنه كان غير منقوط أو مشكل . الخ .

والذى أوقعه فى القول بهذه السقطات أنه وقع على هذه البلايا فى تراث أخوته فى الجهل من أهل الحكايات والروايات . وبالطبع لم يتدبر الآيات المحكمات ، التى كان من الممكن أن تكون حبل النجاة له

٥ - وهو ما سيبدو لأى منهم إذا ما قرأ السطور القادمة بحياد وموضوعية .

٦ - يقول هذا وهو لا يلى أن أئمة الذين يتكلم عنهم هم أئمة مذهب من مذاهب عدة تفرق إليها منتحلو الإسلام بعد أن هجر الجميع كتاب الله لأقوال البشر تحت مسمى الرواية فى الدين .
ويقول هذا وهو لا يدرى بالبلايا المبتوتة بالمرجع نفسه الذى نهل هو منه مسألة نسخ القرآن ، ومنها ما فيه السب لله والانتقاص له سبحانه وتعالى ولرسوله وللرسل والأنبياء عموماً ، ولكل ما هو طيب وحميد . وكل هذا سنضرب له أمثلة بالمقدمة الأصولية اللازمة بهذا الكتاب . والقائلون بمثل هذه الفواخت والبلايا هم المنكرون الحقيقيون لسنة النبى ﷺ ، وهم أعداء الدين ولو لبسوا مهماً لبسوا ، وتمظهنوا كيفما تمظهنوا ، فالدين فى النهاية هو حق ، والحق لا يُعرف بالرجال ، وإنما يُعرف الرجال بالحق ، ومدى اتباعهم له .

ولغيره ؛ فتكلم بسطحية من لا يعلم الهر من البر . وسيعلم فى نهاية هذا البحث هو وأشباهه من الجهلة بالإسلام " الحقيقى " كيف يكون الأسلوب العلمى عند النظر فى آيات الكتاب . أما الروايات التى تشدق بها هو وحزبه فهى تلزمه هو وكل من يجعل الظن له سبيلاً .

قال منزل القرآن الذى يجهله زكريا :

﴿ وَإِنْ تُطَعُّ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ .

فنهى النبى والمؤمنين عن اتباع الظن حيث إنه مصدر الكذب . وقال :

﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ .

ولكن زكريا المذكور آثر أن يتبع الظن كما حرص عليه طوال عمره ، فنطق بالكذب المتوارث عند أهل الرواية وهو يعتقد نفسه على شيء .

إن القرآن علمنا أن التاريخ هو مطية الكذب ، وأن المستدل بالتاريخ كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ، وليس أدل على ذلك من ثبوت صلب عيسى عليه السلام وموته على الصليب ، مع إثبات القرآن لعدم صلبه ، وعدم موته على الصليب كما شاع وراج فى التاريخ العتيق . فالتاريخ كالأحاديث عموماً ؛ لا يُتَحَصَّلُ منه إلا الظن الذى نُهَيِّنَا عن تتبعه .

وبالطبع فإن ما سنقولُه هنا لن يعجب أيضاً أهل الروايات الذين سيسلقوننا بالسنّة حداد . ولكننى لن أبادلهم هبوطاً بهبوط ، وسأكتفى بالحقائق والبراهين الرياضيّة القرآنيّة التى تدحض مكرهم ، والأدلة العقلية الكاشفة لجهلهم . وليس أدل على بعدهم عن الحق من الواقع المعاصر . فأيات الكتاب (عندهم) مهجورة . وأحكام الكتاب غائبة . وصورة الإسلام مشوهة . والمسلمون فرق مختلفة . والعقيدة داخل المذهب الواحد أصناف شتى . والفقهاء المبنى على الروايات صار يصعب حصره . والهزائم صارت فى كل الميادين . والذل والهوان صار بؤس الرفيق . وكما

قال عبد المهدي عبد القادر (أستاذ الحديث بكلية أصول الدين) في مناظرة معي على الهواء في ٢٠٠٤/٧/١٥ على قناة النيل للثقافة :
" نحن الذين نُقْتَل ، نحن الذين نُضْرَب . . بلادنا احتلت ، ومرافقنا استعبدت وأشخاصنا أُهينوا . . الخ " .

ولم يسأل المذكور نفسه لماذا يحدث ذلك معهم !؟

ألم يقل الله تعالى : ﴿ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ .

وقال أيضاً : ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ .

وقال أيضاً : ﴿ إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

وقال أيضاً : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَذُصَرُوا اللَّهُ يَنْصُرْكُمْ وَيُذَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ .

وقال أيضاً : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

فإذا امتنع النصر يا عبد المهدي فاتهم نفسك وحزبك ، فإن الله لا يُخلف وعده .

تكفير السنية لمنكر أحاديثهم

يقول ابن القيم في روحه :

" . . . وإن الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون مزجرة للمرتدين ، وذبا عن الملة التي ارتضاها ، فكذاك نصب القتل جزاء للزندقة ، ليكون مزجرة للزندقة ، وذبا عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به " .

إلى أن يقول : " . . ثم التأويل تأويلان : تأويل لا يخالف قاطعا من الكتاب والسنة واتفاق الأمة . وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع ، فذلك الزندقة .

فكل من أنكر الشفاعة ، أو أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة ، أو أنكر عذاب القبر ، وسؤال المنكر والنكير ، أو أنكر الصراط والحساب ، سواء قال : لا أثق بهؤلاء الرواة . أو قال : أثق بهم ، لكن الحديث مؤول ، ثم ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله ، فهو الزنديق .

إلى أن يقول :

" . . . فذلك هو الزنديق ، وقد اتفق جمهور المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى " (٧) .

ونحن في غنى عن تعقب دموية المتطرفين البعيدين عن آيات الكتاب في هذا المقام (٨) ، ونقول لهؤلاء الدمويين المتطرفين كما نقول لذكرى بطرس ولكل المتمذهبة عموماً :

ليس من الدين ما يخالف الكتاب ، ويخالف العقل والمنطق ، ويخالف الفطرة .

ولا قدسية لرجال مثلهم مثلنا ، مطالبون بالتعبد لله بالكتاب الذي أنزله . ولعل ذكر أحد المسائل الكثيرة المتناثرة بمذاهبهم والمجسمة لهجرهم للقرآن تكون أجدى وأنفع في تقريب هذه المسألة للأذهان .

٧- انظر : فقه السنة لسيد سابق : (٤٦١/٢) .

٨ - ولكن قد خبرناهم في مجتمعاتنا ، وفضحتهم آيات الكتاب ، ويعد حين سننطقى شمعة كل منهم ليفتح عينيه على يوم القيامة فيكتشف أكذوبة عذاب القبر ، وأكذوبة المسيح الدجال ، وأكذوبة نسخ آيات القرآن . وعموماً : أكذوبة التدين بالرواية على حساب الآية ، ولن يجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً ، ولن يمنعه عن عذاب جهنم إلا أن يكون من المتقين الذين قال الله تعالى في حقهم :

﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا * ثُمَّ نُذْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنُذِرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ .

وقد سبق الله تعالى كلامه هذا ببيان مرجعية هؤلاء المتقين فقال : (الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) . فالمتقون يهتدون بالكتاب ، ومنه يستقون أحكامهم ، وعقيدتهم ، ويجعلونه هو المهيم على ما سواه . ولكن اتهامات أهل الرواية للقرآن لا تنتهي . وبدون أدنى حمرة خجل تعلقوا وجوههم يقولون : " إن القرآن نص على لروايات ، وجعلها هي المهيمنة على ما سواها ، بما في ذلك القرآن نفسه !! "

إجازة بعض أهل الحديث مجامعة الرجل امرأته في دبرها !

لم يكتف بعض الروائيين بالقرآن المحكم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فرووا رواياتهم غير المحكمة ، والتي يأتيها الباطل من كل حدب كما سنرى فيما سيلي من روايات .

ولم يكتف هؤلاء برواية الخرافات والأساطير ، بل زادوا على ذلك بما يندى له جبين الأمم المتحدة أيضاً ، ومنظمات حقوق الإنسان أيضاً !

فقد روى هؤلاء الرواة بذكائهم ما يُجيزون به وقوع الشذوذ بين الرجل وزوجه ؛ فأحلوا للرجل أن يجامع زوجته فى محل " إخراج برازها " !

لم يميز بعض أهل الحديث بين القبل والدبر ، ولم يميزوا بين محل الحرث ومحل الروث !

● وفى سبيل تمرير هذه الفرية فقد رووا أن الإمام الشافعى قد عقد مناظرة مع الإمام محمد بن الحسن لإثبات أنه حلال ولاشيء فيه .

● ورووا أن الإمام مالك قد أفتى بأنه لا بأس به .

● ورووا أن الفقيه ابن أبى ملكية قد استعان بقطعة شحم لإدخال عضوه فى دبر جاريتيه بعد أن اعتاص عليه الدخول بدون شحم .

● ورووا أن محمد بن المنكدر لعن كل من قتادة وروح لمعارضتهما له فى الإفتاء بحله .

● وروى البخارى روايات الباب عنده ، ولكنه لم يجروء على ذكر الألفاظ كاملة ، فساق السند وأبهم المتن !

● وفى تطرف من شكل آخر ذهب بعضهم إلى تكفير مُحلّ اللواط بالمرأة !!

وهكذا اضطرب هؤلاء بين مُحلّ لهذا الهراء الذتن وبين من جعله كفراً .

والمصيبة أنهم فعلوا كل ذلك باسم الله ﷻ ، وباسم دينه ، وباسم
رسوله ﷺ !

وظنوا أن هذا الانحطاط سيظل حبيس أدراجهم ، وسيظل خاصاً
بدهاقنتهم ، ولم يعلموا بالطبع أن عصر الإنترنت ، والسبي دي ،
والبحث في أكثر من ثلاثة آلاف كتاب في ثانية واحدة آتٍ .

لم يحسب المشايخ لفضح مذاهبهم البئيسة حساباً . وها هو كل
هذا الهراء يُحَسَّبُ على الإسلام وربه ورسوله ، ويُذْشَأُ له مواقع على
الإنترنت ، تفتن شبابنا ، وتشككهم في دينهم ، خاصة إذا ما
راجعوا كتاباً كفتح ابن حجر (المتناثر بمعظم البيوت) فيجدونه قد
جمع فأوعى ، ويقول مثلاً في هذه المسألة الفاسدة إنها كانت مذهباً
للإمام فلان ، والصحابي علان ، وأفتى بها الإمام زيد ، وكان
يُمارسها الإمام عبيد . . الخ !!

فهل نجلس ونضع أيدينا على خدنا نمصمص شفاهنا ، ونلعن
الأيام الخوالي ، أم ننتصب دفاعاً عن ديننا الحنيف ، نذب عنه ما
أدخله عليه أهل المساطب والحواديت ؟!

إن قضينا ونحن ندافع عنه فحسبنا أن للدين رب يحميه ، وأنه
شرفنا بهذا الشرف العظيم ، وهو معرفة الحق ، وكشف الباطل به ،
وجعلنا من حزبه ، سائلينه سبحانه أن يتجاوز عن ذنوبنا وسيئاتنا ،
إنه خير مسئول .

● وحتى يحدث ذلك فهذا جهد المقل أخاطب به عقلاء المعمورة ،
وأخوف به سدنة الروايات ، فللدين رب جبار ، قال عن نفسه :

﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ ،

وقال : ﴿ فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ يَأْتُهُمْ كَذْبُوءَ بَايَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا
غَافِلِينَ ﴾ .

وقال : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُواهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَاذْتَمَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

وقال : ﴿ قَالَ أَوْلَوْ جِدْتُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ * فَاذْتَمَمْنَا مِنْهُمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ .

وقال : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ .

وقال : ﴿ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ،

وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ .

وقال : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

وقال : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

وقال : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ .

وقال : ﴿ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾

وقال : ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَمَّا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ .

● وأدعوكم لسلوك مسلك الحق ، فتكونون مع سحرة فرعون ، الذين آبوا إلى الحق لما عينوه وأبوا إلا الحق ، وليس بعد ما سردناه فى هذه الرسالة المتواضعة من نذير لكم .

ارجعوا قبل الورود على نار قال تعالى عنها وعن سبب ورودها :

﴿ إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا * وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا * لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا ﴾

وَادْعُوا بُرًّا كَثِيرًا * قُلْ أَدْرِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ
كَانَتْ لَهُمْ جَزَاءً وَمَصِيرًا * لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَ عَلَى رَبِّكَ
وَعَدًا مَسْئُولًا * وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ
أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي
لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَأَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ
وَكَانُوا قَوْمًا بُرًّا * فَقَدْ كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا
وَمَنْ يَظْلِمِ مِّنْكُمْ نُدِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا .

وللبیان :





أولاً : ما جاء من روايات عند أهل الحديث



الرواية الأولى :

- * فقد أخرج الإمام البخارى (مختصراً كما سيأتى) بصحيحه (٩) .
- * والإمام المحدث ، شيخ المفسرين الطبرى فى تفسيره (١٠) ،
- * والإمام المحدث الطبرانى (١١) ، كلهم بسند يلتقى عند :

٩- انظر : صحيح البخارى : (ح ٤٥٢٦ ، ٤٥٢٧) ، وقال أبو بكر بن العربى فى سراج المريدين : " أورد البخارى هذا الحديث فى التفسير فقال : يأتيها فى . . . ، وترك بياضاً ، والمسألة مشهورة ، صنف فيها محمد بن سحنون جزءاً ، وصنف فيها ابن شعبان كتاباً **وبين أن حديث ابن عمر فى إتيان المرأة فى دبرها** " وانظر فتح ابن حجر (٣٧/٨ - ريان) .

١٠- انظر : تفسير الطبرى : (ح ٤٣٢٨ ، ٤٣٣٠ ، ٤٣٣٤) .

١١- انظر : مجمع البحرين : (ح ٣٢٩٧) ، (٣٢٩٨) .

وسند الحديث الأول قال عنه الهيثمى : " رواه للطبرانى فى الأوسط عن شيخه على بن سعيد بن بشير وهو حافظ ، وقال فيه الدارقطنى : ليس بذاك ، وبقية رجاله ثقات " ، وانظر المجمع (٣١٩/٦) . وقد تناقض الهيثمى فى على هذا على عدة أقوال (كما هو شأنه) : فقال عنه مرة : " حسن الحديث " (٩ / ٥٧ - ح ١٤٣٧٧) . وقال عنه مرة أخرى : " فيه كلام لا يضر " (١١٠/١٠) . وقال عنه مرة أخرى : " ضعيف " (١٣١/٥) . وجمع فى مرات أخرى بين قول الدارقطنى " ليس بالقوى " ، وبين أقوال من وثقوه . وشابهه محدث العصر : الألبانى وتناقض فيه كعادته : فقال عنه مرة : " ومثله حسن الحديث إذا لم يخالف " (سلسلة الصحيحة : ٤١٩/١) . وقال عنه مرة : " وعلى بن سعيد الرازى فيه كلام يسير من قبل حفظه " (صحيحة : ٤ / ٢٥) . وقال عنه مرة أخرى : " والرازى تكلموا فيه " . وجعله (مع غيره) من علل رد الحديث (إرواء الغليل : ١٣/٧) !

وسند الحديث الثانى قال عنه الهيثمى : " وفيه يعقوب بن حميد بن كاسب ، وثقه ابن حبان وضعفه الأكترون ، وبقية رجاله ثقات " (٣١٩/٦) . وقد تناقض الهيثمى فى يعقوب هذا على عدة أقوال : فقال عنه مرة : " وثقه ابن حبان والبخارى وضعفه النسائى وغيره " (٣٣٤/١) . وقال عنه مرة أخرى : " وهو ثقة ، وفيه ضعف " (٢٨٧/٤) . وقال عنه مرة أخرى : " ضعيف " (٢٤٣/٩) . وقال عنه مرة أخرى : " لم أعرفه " (٢٩٣/٩) !!

قلت : والرجل ليس بضعيف عند أهل الحديث ، فحديثه على أدنى الأحوال (عندهم) لا ينزل عن الحسن (وهو أحد أقسام الصحيح) ، لاسيما إذا توبع عليه ، وقد كان !
وقد ذهب إلى هذا المذهب الألبانى ؛ فقال عنه مرة : " قال الحافظ فى التقريب : صدوق له أو هلم " (الصحيحة: ٤٦٩/١) . وحسن الحديث (٧٦٩) وفيه يعقوب هذا (الصحيحة : ٤١١/٢) وقال عنه : " . . . ويعقوب بن حميد فيه ضعف من قبل حفظه . " (الضعيفة ح ٤٩٩) . وقال عنه مرة أخرى : " هذا إسناد جيد ، وابن كاسب هو : يعقوب بن حميد ، وعبد الله بن صالح هو أبو صالح للعجلى ، وكلاهما ثقة ، وفى ابن كاسب كلام يسير " (إرواء الغليل : ٩/٥) !

١- نافع ، عن ابن عمر : ﴿ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ ﴾ قال : فى الدبر !

* وفى رواية أن عبد الله بن عمر قال لنافع :

" أتدرى فىمن نزلت هذه الآية ؟ قال : قلت : لا ! . . . قال :

نزلت فى إتيان النساء فى أبنارهن " !!

الرواية الثانية :

* هذا وقد روى أن سالم بن عبد الله بن عمر قد كذب نافعاً ، وقال :

" كذب العبد على أبى " !! فبلغت هذه المقولة الإمام مالك - إمام دار

الهجرة - فقال :

" أشهد على يزيد بن رومان أنه أخبرنى عن :

٢- سالم بن عبد الله ، عن ابن عمر مثل ما قال نافع " .

ورواه كل من المحدث الطبرى (١٢) ، والمحدث النسائى بسند

حسن عن يزيد بن رومان (١٣) .

الرواية الثالثة :

* وروى النسائى (١٤) ، والطبرى (١٥) ، والبيهقى (١٦) عن :

١٢- انظر : تفسير الطبرى (ح ٤٣٣٢) ، ويرويه عن عبد الرحمن بن عبد الحكم وهو ثقة ، عن عبد الرحمن بن أبى العمر وهو من روى له البخارى خارج الصحيح ، وذكره ابن حبان فى ثقافته ، وابن أبى حاتم دون جرح أو تعديل ، عن عبد الرحمن بن القاسم وهو ثقة ، عن مالك .
وراجع : التقريب (ت : ٣٩٩٤، ٣٩٢٩) ، وتهذيب الكمال (ت : ٣٩٣٠) ، وثقات ابن حبان (٣٨٠/٨) ، والجرح والتعديل (٥/٢٧٤ ت ١٣٠٢) ، وتهذيب التهذيب (٦/٢٤٩ ت ٤١١٨) .

١٣- انظر : الكبرى للنسائى (٥/٣١٥- ح ٨٩٨٠) ، ومحمد الموصلى : ثقة ، ومعن : روى له الجماعة ، وخارجة : صدوق له أوهام وتوبع هنا ، ويزيد : ثقة ، وعبيد الله : ثقة ،
وراجع التقريب (ت : ٧٧٤٠، ٦٨٤٤، ٦٠٥٦، ١٦١٦) .

١٤- انظر : سذن النسائى الكبرى : (٥ / ٣١٦ - ح ٨٩٨١) .

١٥- انظر : تفسير الطبرى : (ح ٤٣٣٦) .

١٦- انظر : السذن الكبرى للبيهقى : (٥ / ٣١٦ - ح ٨٩٨١) .

٣- زيد بن أسلم ، عن عبد الله بن عمر :

” أن رجلاً أتى امرأته في دبرها في عهد رسول الله ﷺ فوجد من ذلك وجداً شديداً ؛ فأنزل الله تعالى ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ . . . الآية ” .

الرواية الرابعة :

* وروى أيضاً المحدثون ابن جرير (١٧) ، والنسائي (١٨) وأبو جعفر الطحاوي (١٩) ، والبيهقي (٢٠) بسندهم عن :

٤- سعيد بن يسار عن ابن عمر بمثل ما قال نافع .

والنصّ عند البيهقي كالتالي :

” عن سعيد بن يسار ، قال : قلت لابن عمر : إنا نشترى الجواري فنحمض لهن ! . . . قال : وما التحميض ؟ . . . قال نأتيهن في أدبارهن ! . . . قال : أو يعمل هذا مسلم ؟ . . . فقال لي مالك : فأشهد على ريبة لحدثني عن سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر عنه فقال : لا بأس به !!

الرواية الخامسة :

* وروى النسائي (٢١) ، والبيهقي بكبريهما (٢٢) بسنديهما عن :

٥- عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر أنه : كان لا يرى بأساً أن يأتي الرجل امرأته في دبرها .

- ١٧- انظر : تفسير الطبري : (ح ٤٣٣٢) ، وسبق تحقيقه .
١٨- انظر : سنن النسائي الكبرى : (٥ / ٣١٥ - ح ٨٩٧٩) .
١٩- انظر : شرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي : (٣ / ٤١) .
٢٠- انظر : السنن الكبرى للبيهقي : (٥ / ٣١٥ - ح ٨٩٧٩) .
٢١- انظر : سنن النسائي الكبرى : (٥ / ٣١٥ - ح ٨٩٨٠) .
٢٢- انظر : سنن البيهقي الكبرى : (٥ / ٣١٥ - ح ٨٩٨٠) والنصّ عنده كالتالي : ” أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي قال : نا معن قال : حدثني خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت ، عن يزيد بن رومان ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أن ابن عمر كان لا يرى بأساً أن يأتي الرجل امرأته في دبرها !!

فهذه خمسة طرق عن ابن عمر جاءت بأربعة مراجع معتبرة من مراجع أهل الحديث باثني عشر موضعاً منها !

هذا وقد حاول بعض المحدثين بما نقلوه عن ابن عباس إبطال روايات ابن عمر على أساس أن ابن عمر قد وهِم ؛ فروى المحدث أبو داود في سننه (٢٣) عن مجاهد ، عن ابن عباس قال :

" إن ابن عمر - والله يغفر له - أوهم " ، الرواية . وفيها أن سبب النزول كان الإتيان في القبل (الفرج) من الدبر (الخلف) .

ويرد هذا الزعم أن هذا الكلام نُقل أيضاً عن أبي سعيد الخدري (بزعم الرواة أيضاً) كالتالي :

الرواية السادسة :

* فقد روى أبو يعلى في مسنده (٢٤) ، وأبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٥) بسنديهما عن أبي سعيد الخدري :

" أن رجلاً أصاب امرأته في دبرها فأنكر الناس ذلك عليه فنزلت الآية " !

ثانياً: ماجاء عند أهل الحديث من أقوال أئمتهم

مانقل من موافقة الإمام مالك على إتيان النساء في أدبارهن

* فقد روى النسائي (٢٦) أن معن قال : وسمعت مالكا (أى الإمام مالك صاحب المذهب) يقول :

" ما علمته حرام " .

- ٢٣- انظر : سنن أبي داود : (٢ / ٢٥٦ - ح ٢١٦٤) .
٢٤- انظر : مسند أبي يعلى : (٢ / ٣٥٤ - ح ١١٠٣) .
٢٥- انظر : شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي : (٣ / ٤٠) .
٢٦- انظر : سنن النسائي الكبرى : (٥ / ٣١٦) .

* وأخرج الخطيب فى رواة مالك عن أبى سليمان الجوزجاني قال :
سألت مالك بن أنس عن وطء الحلائل فى الدبر فقال لى :
" الساعة غسلت رأسى منه " (٢٧) !!!

* وقال ابن حجر معلقاً على روايات إجازة مالك للوطء فى الدبر :
" قرأت فى رحلة ابن الصلاح أنه نقل ذلك من كتاب المحيط للشيخ أبى
محمد الجوينى ، قال :

وهو مذهب مالك ، وقد رجع متأخروا أصحابه عن ذلك ، وأفتوا
بتحريمه ، إلا أن مذهبهم أنه حلال " (٢٨) اهـ .

وتكملة كلامه : " قال : وكان عندنا قاض يقال له أبو وائلة وكان يرى
بجوازه فرفعت إليه امرأة زوجها واشتكت منه أنه يطلب منها ذلك فقال :
قد ابتليت " .

* وقال القرطبي فى تفسيره :

" وممن نسب إليه هذا القول (بالإباحة) : سعيد بن المسيب ،
ونافع ، وابن عمر ، ومحمد بن كعب القرظى ، وعبد الملك بن
الماجشون ، وحكى ذلك عن مالك فى كتاب له يسمى كتاب السر ،
وحذاق أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب " (٢٩) .

قلت :

ولكن هناك الروايات السالفة عنه ، إضافة إلى أن كتاب السر ليس
كما قالوا ، فقد قال ابن حجر :

" وكتاب السر وقفت عليه فى كراسة لطيفة من رواية الحارث بن
مسكين عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، وهو يشتمل على نواذر من

٢٧- انظر : الدر المنثور للسيوطى (٢٦٦/١) وموسوعة التاريخ الإسلامى (١٩٧/٢) .

٢٨- انظر : تلخيص الحبير لابن حجر العسقلانى : (٣ / ٣٧٤) .

٢٩- انظر : تفسير القرطبي : (٣ / ٩٣) .

المسائل ، وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء ، ولأجل هذا سُمي كتاب السر ، وفيه هذه المسألة (أى الخاصّة بوطء النساء فى أدبارهن) ، وقد رواه أحمد بن أسامة التجيبى وهذبه ، ورتبه على الأبواب ، وأخرج له أشباهاً ونظائراً فى كل باب ، وروى فيه من طريق معن بن عيسى :

سألت مالكا عنه (أى عن وطء النساء فى أدبارهن) فقال :

ما أعلم فيه تحريماً .

*** وقال ابن رشد (المالكى) فى كتاب البيان والتحصيل فى شرح العتبية :**

” روى العتبي عن ابن القاسم عن مالك أنه قال له ، وقد سأله عن ذلك مخلياً به ، فقال : **حلال ليس به بأس** ” انتهى كلام ابن حجر (٣٠) .

*** وقال الجصاص :**

” واختلف فى إتيان النساء فى أدبارهن فكان أصحابنا يحرمون ذلك وينهون عنه أشد النهي . وهو قول الثوري ، والشافعي فيما حكاه المزني . قال الطحاوي : وحكى لنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم أنه **سمع الشافعي يقول :**

ما صح عن رسول الله ﷺ فى تحريمه ولا تحليله شيء والقياس أنه **حلال** .

وروى أصبغ بن الفرغ عن ابن القاسم عن مالك قال :

ما أدركت أحداً أفتدي به فى ديني يشك فيه أنه حلال . يعنى وطء المرأة فى دبرها .

ثم قرأ : نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ، قال : فأى شيء أبين من هذا ، وما أشك فيه ” ، إلى أن قال :

٣٠- انظر : تلخيص الحبير لابن حجر : (٣ / ٣٧٤) .

" قال أبو بكر المشهور عن مالك إباحتك ذلك ، وأصحابه ينفون عنه هذه المقالة لقبها وشناعتها وهي عنه أشهر من أن يندفع بنفيهم عنه .
وقد حكى محمد بن سعيد عن أبي سليمان الجوزجاني قال : كنت عند مالك بن أنس فسئل عن النكاح في الدبر فضرب بيده إلى رأسه وقال :
الساعة اغتسلت منه .

وقد رواه عنه ابن القاسم على ما ذكرنا وهو مذكور في الكتب الشرعية .
ويروى عن محمد بن كعب القرظي أنه كان لا يرى بذلك بأساً ويتأول فيه قوله تعالى أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم مثل ذلك إن كنتم تشتهون " (٣١) .
* وأخرج البيهقي بسنده عن ينعقد قال : " وسمعت مالكا يقول :
ما علمته حرام " (٣٢) .

موافقة الإمام محمد بن المنكدر على إتيان النساء فى أدبارهن

* وروى الطبرى (٣٣) أن زيدا بن أسلم (٣٤) قيل له :
" إن محمد بن المنكدر (٣٥) ينهى عن إتيان النساء فى أدبارهن ، فقال
زيد : " أشهد على محمد لأخبرنى أنه يفعله " !!!!

- ٣١- انظر : أحكام القرآن للجصاص : (٢ / ٣٩) .
٣٢- انظر : سنن البيهقى الكبرى : (٥ / ٣١٥ - ح ٨٩٨٠) .
٣٣- انظر : تفسير الطبرى (٢/٤٠٧ - ح ٤٣٣١) ، والدر المنثور للسيوطى (١/٦٣٨) .
٣٤- وزيد بن أسلم : روى له البخارى ومسلم بصححيهما والأربعة بسننهم .
وثقه : أحمد بن حنبل ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، ومحمد بن سعد ، والنسوى ،
وابن خراش . وقال يعقوب بن شيبه : " ثقة ، من أهل الفقه والعلم " . وراجع :
تهذيب الكمال : (١٠ / ١٢) .
٣٥- ومحمد بن المنكدر : روى له البخارى ومسلم بصححيهما ، والأربعة بسننهم .
قال عنه سفيان بن عيينة : " كان من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون ، ولم
يُدرِك أحداً أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال : قال رسول الله منه " أه
وقال عنه ابن حبان : " كان من سادات القراء ، لا يتمالك البكاء إذا قرأ حديث رسول الله .
وقال يعقوب بن شيبه : " صحيح الحديث جدا " . وراجع : تهذيب الكمال (٢٦ / ٥٠٣) .

موافقة الإمام ابن أبي مليكة على إتيان النساء في أدبارهن

* وروى ابن جرير الطبري أيضاً (٣٦) عن قتادة قال :

سئل أبو الدرداء عن إتيان النساء في أدبارهن ، فقال : هل يفعل ذلك إلا كافر! . . قال روح (٣٧) (الرواي عن قتادة) : فشهدت ابن أبي مليكة (٣٨) يُسأل عن ذلك ، فقال :

قد أردته من جارية لى البارحة فاعتاص علىّ ، فاستعنت بدهن أو بشحم .

قال (أى روح) : فقلت له : سبحان الله !! . . أخبرنا قتادة أن أبا الدرداء قال : هل يفعل ذلك إلا كافر !

فقال (أى ابن أبي مليكة) : لعنك الله ولعن قتادة (!!)

موافقة الإمام ابن أبي ذئب على إتيان النساء في أدبارهن

* وعن علي بن الجعد قال : " نبأنا ابن أبي ذئب ، عن نافع عن ابن عمر قال :

وقع رجل على امرأته في دبرها فأنزل الله : ﴿ نَسَأُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أُنَى شَيْئْتُمْ ﴾ . قال : فقلت لابن أبي ذئب : ما تقول أنت في هذا ؟

٣٦- انظر : تفسير الطبري : (ح ٤٣٥) .

٣٧- وروح بن القاسم : روى له البخاري ومسلم في صحيحيهما ، والأربعة في سننهم ، وغيرهم ، ووثقه ابن حنبل ، وابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم وغيرهم .

٣٨- وابن أبي مليكة : روى له البخاري ومسلم بصحيحيهما والأربعة في سننهم ، وأدرك ثلاثين من الصحابة (كما قالوا) .

وثقه أبو زرعة ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، والدارقطني . قال ابن سعد : " كان ثقة كثير الحديث " . وقال العجلي : " تابعي ثقة " . قال ابن خلفون في الثقات : " رجل صالح جليل ثقة " . وراجع : تهذيب الكمال : (١٥ / ٢٥٦) ، وطبقات ابن سعد : (٥ / ٤٧٣) ، وتفسير الطبري : (٢ / ٤٠٧ - ح ٤٣٥) .

قال : ما أقول فيه بعد هذا؟! " .

موافقة الإمام عبد الله بن القاسم على إتيان النساء في أدبارهن

* وأخرج الطحاوي من طريق أصبغ بن الفرغ ، عن عبد الله بن القاسم قال :

ما أدركت أحداً أقتدى به في ديني يشك في أنه حلال (يعنى وطء المرأة في دبرها) ، ثم قرأ : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ ،
ثم قال : " فأى شئ أبين من هذا ؟ " (٣٩) .

قلت (أنا إيهاب) : وهناك أقوال أخرى كثيرة أعرضت عنها لضعفها ورغم ذكرها بأشهر الكتب كأداب الشافعي وفتح ابن حجر وغيرهما (٤٠) .
وذهب العديد من المحدثين إلى رفض هذه الأخبار الفاسدة حتى عددهم البعض أنهم الجمهور . وقال المازري فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح :
" اختلف الناس في هذه المسألة ، وتعلق من قال بالحل بهذه الآية . . . "

وقد تعلق البعض بتكذيب مالك لما نُقل عنه ، وتكذيب نافع لمن نقل عنه قول ابن عمر ، واستنكار ابن عمر لهذه الفعلة الشنعاء ،

٣٩- انظر : تلخيص الحبير لابن حجر : (٣ / ٣٧٤) .

٤٠- ومن ذلك (مثلاً) : ما نُقل من موافقة الإمام الشافعي على إتيان النساء في أدبارهن :

* فقد روى ابن أبي حاتم أن الشافعي قال : " ليس فيه (يعنى : في إتيان النساء في الدبر) عن رسول الله ﷺ - أى في التحريم والتحليل - حديث ثابت ؛ والقياس أنه حلال " ،
وانظر : آداب الشافعي لابن أبي حاتم : (٢١٦) .

ونقل الحاكم عن الشافعي مناظرته لمحمد بن الحسن من كتابه مناقب الشافعي ، وفيها :
" أن بن الحسن احتج عليه بان الحرث إنما يكون في الفرغ ، فقال له : فقال له فيكون ما سوى الفرغ محرماً فالتزمه . فقال رأيت لو وطنها بين سافيتها أو في أعكانها أفي ذلك حرث ؟ قال : لا . قال أفيحرم ؟ قال لا . قال : فكيف تحتج بما لا تقول به " .

والشافعي ذكر عنه قوله بالتحريم أيضاً ، بل وفي ستة من مؤلفاته مما حدا بابن حجر إلى قوله في الفتح نقلاً عن الحاكم : " لعل الشافعي كان يقول ذلك في القديم " .
وانظر : فتح الباري (٣٩ / ٨) ، والتلخيص (٣ / ٣٧٢) .

واستنكار سالم ابنه . ولكن وجود روايات كل من : سعيد بن يسار ، وزيد بن أسلم ، وعبيد الله عن ابن عمر ، ورواية أبي سعيد الخدري وما أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده ، والطبراني في الأوسط ، والحاكم ، وأبو نعيم في المستخرج ، وابن مردويه ، وابن النجار ، والنسائي بسننه ، والدارقطني في غرائب مالك ، والتجيبى بفوائده ، وابن راهويه ، وأبو يعلى ، وغيرهم الكثير بنفس ما سبق بألفاظ مختلفة كلها على أن الآية نزلت لإجازة الوطء في الدبر (٤١) .

وقال ابن عبد البر (المالكي) :

" الرواية عن ابن عمر بهذا المعنى صحيحة معروفة عنه مشهورة " .

فالذين تعلقوا بروايات التكذيب والاستنكار أغفلوا الروايات صحيحة السند سالفة الذكر . وأغفلوا أن اعتبار بعض المفسرين كالقاضي ابن عطية ، والقرطبي وغيرهما أن القول بالإباحة هو من باب زلة العالم هو تساهل منهم ، إذ إن الموضوع ليس بهذه البساطة التي تجعله يُغلق بكلمتين وهما " زلة عالم " . هذا وقد لخص ابن العربي حال طائفته فقال :

أحكام القرآن (!!) لابن العربي :

" المسألة الثانية : اختلف العلماء في جواز نكاح المرأة في دبرها ؛ فجوزه طائفة كثيرة ، وقد جمع ذلك ابن شعبان في كتاب جماع النسوان وأحكام القرآن " وأسند جوازه إلى زمرة كريمة من الصحابة والتابعين وإلى مالك من روايات كثيرة . . . " .

وهذا القول الفاسد المنحرف كان وما زال له جمهوره والعاملون به . وفساده في المنهج نفسه الذي يقدم روايات خائبة على نصّ القرآن ، ويهمل الدلالات الواضحات للآيات ، وينشغل بـ : " حدثنا فلان عن ؟ " .

٤١ - وروى السيوطى فى تفسيره الدر المنثور بسند ليس بذاك أن الخطيب أخرج فى رواة مالك عن ابن عمر فى قوله : (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) ، قال : " إن شاء فى قبلها ، وإن شاء فى دبرها " ، وراجع تفسير السيوطى للآية ٢٢٣ من سورة البقرة (١/٦٣٥) .

إجازة أهل الشيعة لإتيان النساء في أدبارهن :

اجتمع أهل حديث وفقه الشيعة على هذا الحكم ، وأخفاه البعض تقية . وسنختار منهم ثلاثة فقط لضخامة المنقول ، أولهم :

الإمام الشريف المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦ هـ) :

يقول الإمام تحت عنوان : " جواز نكاح النساء في أدبارهن " :

" وهذه المسألة عليها إطباق الشيعة الإمامية ولا خلاف بين فقهاءهم وعلمائهم في الفتوى بإباحة ذلك .

وإنما يقل التظافر بينهم في الفتوى بإباحة هذه المسألة على سبيل التقية وخوف من الشناعة .

والحجة في إباحة هذا الوطء : إجماع الفرقة المحقة عليه ، وقد بينا إجماعهم حجة . ويدل أيضا عليه قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) . ومعنى (أنى شئتم) كيف شئتم ، وفي أي موضع أردتم . فإن قيل : ما أنكرتم أن يكون معنى قوله (أنى شئتم) أي وقت شئتم . قلنا : هذه اللفظة تستعمل في الأماكن والمواضع وقل ما تستعمل في الأوقات ، ألا ترى أنهم يقولون : ألق زيدا أين كان وأنى كان ، يريدون بذلك عموم الأماكن ، ولو سلمنا أنها تستعمل في الأوقات ، لحملنا الآية على عموم الأماكن والأوقات ، فكأنه قال : فأتوا حرثكم أي موضع شئتم وأي وقت شئتم . فأما من يطعن على هذه بأن يقول : قد جعل الله تعالى النساء حرثا . والحرث لا يكون إلا حيث النسل ، فيجب أن يكون قوله (فأتوا حرثكم أنى شئتم) مختصا بموضع النسل . فليس بشيء ، لأن النساء وإن كن لنا حرثا فقد أبيض لنا وطنهن بلا خلاف بهذه الآية وبغيرها في غير موضع الحرث فيما دون الفرج وبحيث لا نسأل ، فليس يقتضي جعله تعالى لهن حرثا حظ الاستمتاع في غير موضع الحرث . ألا ترى أنه لو قال صريحا : نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم في القبل والدبر وفيما دون الفرج وفي كل موضع يقع به حظ الاستمتاع ، لكان الكلام صحيحا . وقد استدلل قوم في هذه المسألة بقوله تعالى (أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون) . وقال : لا يجوز أن يدعوهم إلى التعرض بالأزواج عن الذكران ، إلا وقد أباح منهن من الوطء المخصوص مثل ما يلتمس من

الذكران . وكذلك قالوا في قوله تعالى (هؤلاء بناتي هن أظهر لكم) . وأنه لو لم يكن في بناته المعنى الملتصق من الذكران ما جعلهن عوضا عنه . وهذا ليس بشيء يعتمد ، لأنه يجوز أن يتعرض من إتيان الذكران بذلك من حيث كان له عنه عوض بنكاح النساء في الفروج المعهود ، كان فيه من الاستمتاع واللذة مثل ما في غيره . وكذلك القول في الآية الأخرى . ألا ترى أنه كان يحسن التصريح بما ذكرناه فيقول : أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم من أزواجكم من الوطئ في القبل ، لأنه عوض عنه ومغن عن استعماله على كل حال " (٤٢) .

الإمام البحراني :

قال البحراني في الحقائق النضرية :

" وما رواه في التهذيب عن يونس بن عمار " قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أو لأبي الحسن عليه السلام : إني ربما أتيت الجارية من خلفها (يعني في دبرها) ونذرت فجعلت على نفسي إن عدت إلى امرأة هكذا ، فعلي صدقة درهم ، وقد ثقل ذلك علي ؟

قال : ليس عليك شيء وذلك لك " .

قال : " وفيه : دلالة على عدم انعقاد النذر على ترك المباح ومثله غيره . وعن حماد بن عثمان في الموثق قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام أو أخبرني من سأله عن الرجل يأتي المرأة في ذلك الموضع ، وفي البيت جماعة . فقال لي ورفع صوته : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كلف مملوكه ما لا يطيق فليبعه ، ثم نظر في وجوه أهل البيت ، ثم أصغى إلى فقال : لا بأس به . وفيه إيحاء إلى أن المنع من ذلك محمول على التقية " (٤٣) .

الإمام العاملى :

وقال العاملى في وسائل الشيعة :

" باب عدم تحريم وطء الزوجة والسرية في الدبر :

٤٢ - انظر : رسائل المرتضى للشريف المرتضى : (١ / ٢٣٣) .

٤٣ - انظر : الحقائق الناضرة للبحراني : (٢٣ / ٨١) .

محمد بن الحسن بإسناده (عن أحمد بن محمد بن عيسى) عن علي بن الحكم قال : سمعت صفوان يقول : قلت للرضا عليه السلام : إن رجلا من مواليك أمرني أن أسألك عن مسألة فهابك واستحيى منك أن يسألك عنها . قال : ما هي ؟ قال : قلت : الرجل يأتي امرأته في دبرها ؟ قال نعم ، ذلك له " . قال : " ورواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد مثله " (٤٤) .

وبالطبع فإن وجود مثل هذا التراث عند المتسنة والمتشيعه هو مغنم لأعداء الإسلام من أمثال زكريا بطرس وغيره ممن يعدون بالآلاف وبالملايين . ولكن ما سيقض مضاجعهم دوماً أنهم يعرفون (كلهم) أن هذا تراث الخلف وليس دين الإسلام . وابن عمر هو ومالك والشريف المرتضى وغيرهم هم بشر لا يلزموننا في شيء ، وقد يكذب عليهم . كما أن الدين ليس أقوال أو أفعال يقولها أو يفعلها رجال لم يذكهم الله تعالى بأسمائهم ، أو أمر الناس أن يقتدوا بهم ، خاصة إذا ما كان المنقول عنهم هو من جنس هذه البلايا التي ينفر منها ذو العقل والفطرة والدين . وإنما جعل الله مثل هذه القبائح فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم . ولكي نوضح الفرق بين مسلك المؤمنين الذين سيستنكرون مثل هذه القبائح وبين المجرمين الذين يفرحون بها ويهللون لها فنقول :

وضوح القرآن في هذه الجزئية (وغيرها) :

ولنطالع تسلسل الخطاب القرآني لنعلم حجم مصيبتنا في الخلف :

يقول ربنا تعالى وقوله الحق :

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ .

ونلفت الانتباه هنا إلى :

١ - أن المحيض يؤدي إلى اعتزال فروج النساء أثناءه .

٤٤ - انظر : الحدائق الناضرة للبحراني : (٢٣ / ٨١) .

٢ - عدم الاقتراب حتى يطهرن .

٣ - أنه لو جاز إتيان الدبر لما كان هناك أمر باعتزال النساء ، لبقائها في مناط الاستعمال أثناء الحيض ، كل ما هنالك أن أحد مواضع التلذذ تعطلت ، ولكان الصحيح هو أن يأتي الأمر باعتزال الفرج ، لا المرأة !!

٤ - أن الإتيان ترتب على التطهر بعد الطهر (أى انقطاع الصفرة بعد انقطاع الدم) .

٥ - أن الآية وضحت أن هناك مكاناً للإتيان قد أمر به الله ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ، وهو الذى كان مشغولاً بوجود الحيض فيه .

٦ - لو كان الإتيان فى الدبر جائزاً لما كان هناك معنى لقوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ، إذ إن الدبر لا يتغير ، ولا علاقة له بالحيض .

٧ - والفاء فى قوله : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ﴾ للترتيب ، أى : بعد التطهر فأتوهن من حيث أمركم الله .

٨ - ولو كان الدبر داخلاً فى هذا الحكم لكان محرماً أثناء وجود الدم وحلالاً بعد الاغتسال . وهذا واضح الفساد ، ولا يقول به عاقل . . . ولا مجنون !

٩ - وذكر الحرث هنا (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتَى شِدْتُمْ) متعلق بانقطاع الدم . وذلك لأن موضع الحرث والإنبات هو الفرج . ولأن الحيض يمنع الحرث ، فلما تطهرت المرأة من الأذى صار الحرث صالحاً ومحله طاهراً . فالوقت صار مباحاً كله (عدا ما تم تقييده بصوم أو حج . . الخ) .

وأوضاع اللقاء (من الأمام أو الخلف أو غير ذلك) صارت حلالاً فى موضع الحرث المتطهر .

أما هؤلاء " المقرفين " من الرواة الذين نسبوا للصحابة الأجلاء هذه

الأقوال الفاسدة ، فالله حسيبهم ، هو الموعد ، أسأله سبحانه أن يريني فيهم عبرة تُشفى صدرى ، وصدور قوم مؤمنين يوم الدين . . . !

بقى أن أذكر رواية البخارى ليطالع القارئ بعض روايات صحيح البخارى التى لا قيمة لها تذكر اللهم إلا بعض الضرر :

فقد قال البخارى فى حديثه الأول : " عن نافع قال : كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ، فأخذت عليه يوماً ، فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلى مكان ، قال : تدرى فيما أنزلت ؟

قلت : لا . قال : أنزلت فى كذا وكذا . ثم مضى " (٤٥) اهـ .

فهل يا أيها القارى فهمت شيئاً هنا من حديث البخارى !!؟

أما الحديث التالى فنصه كالتالى : " عن نافع ، عن ابن عمر ﴿ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ قال : يأتيها فى " (٤٦) اهـ !!

فهل يا قارى فهمت البخارى !!؟

وفيما يبدو فإن البخارى خجل من ذكر المتن الفاسد فحذفه ، وأجبره منهجه التحديثى الروائى على ذكر هذا الكلام المبهم ، الذى لا يعود بفائدة تذكر وإنما بضرر أكيد . وقد سمى ابن حجر هذا الهراء بتسمية عجيبية ؛ فقال :

" وَهَذَا الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ الْبُخَارِيُّ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْبُذْيَعِ يُسَمَّى الْاِكْتِفَاءَ ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ نُكْتَةٍ يَحْسُنُ بِسَبَبِهَا اسْتِعْمَالُهُ " (٤٧) اهـ .

ونستشف هنا كيف أن الشارح يتعصب للمشروح حتى يُسمى هذا الهراء بديعاً واكتفاءً ، ويوجد له علة مبهمه مثله ، ولكنها لا بد موجودة .

ولكن للحق فإنه ذكر بعدها كيف أن الإسماعيلي عاب على البخارى صنيعه هذا فقال :

٤٥- انظر : صحيح البخارى : (ح ٤٥٢٦) .

٤٦- انظر : صحيح البخارى : (ح ٤٥٢٧) .

٤٧- انظر : فتح ابن حجر : (٣٨ / ٨) .

” وَقَدْ عَابَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ صَنِيْعَ الْبُخَارِيِّ فَقَالَ : جَمِيعَ مَا أَخْرَجَ (أى البخارى) عَنْ ابْنِ عُمَرَ مُبْهَمٌ لَأَفَائِدَةٍ فِيهِ ” اهـ .

هذا وقد روى أهل الروايات - كنوع مضاد من التطرف - روايات أخرى تصف فاعل هذا المنكر بأنه كافر ، وملعون ، وأن الله لن ينظر إليه ، وأن هذه الفعلة كفر ، ولوطية صغرى . . الخ !

تسلل هذا الفساد لكتب الفقه :

لم يقف الحال عند رواية هذا الهراء ، بل تفاقم الأمر وتسلسل إلى كتب الفقه (ولاحظ أن المرأة فى جميع الأحوال : مفعول به ، لا رأى لها بهذه المسألة برغم أنها هى التى سيُفعلُ بها ، وسيهترئ دبرها ، وتُصاب بالأمراض المعروفة المترتبة على هذه الممارسات الشاذة) :

* فنجد فى حواشى الشروانى :

” فرع لو خاف الزنا إن لم يطأ الحائض أى بأن تعين وطؤها لدفعه جاز ، بل ينبغى وجوبه . وقياس ذلك حل استمنائه بيده تعين لدفع الزنا سم على حج وينبغى أن مثل ذلك ما لو تعارض عليه وطؤها والاستمناء بيده فيقدم الوطء لأنه من جنس ما يباح له فعله وبقي ما لو دار الحال بين وطء زوجته في دبرها بأن تعين طريقاً كأن انسد قبلها وبين الزنا والأقرب تقديم الأول لأن له الاستمتاع بها فى الجملة ولأنه لا حد عليه بذلك وما لو تعارض وطؤها فى الدبر والاستمناء بيد نفسه فى دفع الزنا والأقرب أيضاً تقديم الوطء فى الدبر لما تقدم ” (٤٨) .

ويقول أيضاً : ” وطء الحليلة فى دبرها غير مجمع على تحريمه ” (٤٩).

* ونجد فى كتاب الوسيط (وهو من كتب الفقه الشافعى) :

” ولو أتى زوجته أو جاريتها فى دبرها فالمذهب سقوط الحد لأنها

٤٨- انظر : حواشى الشروانى : (١ / ٣٨٩) .

٤٩- انظر : حواشى الشروانى : (٩ / ١٧٧) .

محل الإستمتاع " (٥٠) !!

* ونجد في كتاب حاشية البجيرمي (وهو من كتب الفقه الشافعي أيضاً) :
" . . . وينبغي أيضاً تعيين وطنها في دبرها حيث تعين طريقاً لدفع
الزنا كأن انسد قبلها " (٥١) .

* ونجد في كتاب المغني (وهو من كتب الفقه الحنبلي) :

" ولو وطئ زوجته أو مملوكته في دبرها كان محرماً ، ولا حد فيه
لأن المرأة محل للوطء في الجملة وقد ذهب بعض العلماء إلى حله فكان ذلك
شبهة مانعة من الحد بخلاف التلوط " (٥٢) .

* ويقول زكريا الأنصاري في فتحه (وهو من كتب الفقه الشافعي) :

" وأما الزوجة والمملوكة الأجنبية فسائر جسدها مباح للوطء " (٥٣) .

* ويقول محمد نووي بن عمر (من فقهاء المذهب الشافعي) :

" ولو تعارض عليه الزنا ووطء الحليلة في دبرها قدم الوطء في الدبر "
(٥٤) .

* ويقول البيهقي بسنده عن عمرو بن أبي سلمة قال :

" سمعت الأوزاعي يقول : يترك من قول أهل مكة المتعة والصرف
ومن قول أهل المدينة السماع وإتيان النساء في أدبارهن ومن قول أهل
الشام الجبر والطاعة ومن قول أهل الكوفة النبيذ والسحور " (٥٥) .

٥٠ - راجع : كتاب الوسيط (٤٤١/٦) لشيخ الإسلام الغزالي .

٥١ - راجع : حاشية البجيرمي (١٣٣/١) لسليمان بن عمر بن محمد البيجرمي .

٥٢ - انظر : كتاب المغني : (٥٨ / ٩) .

٥٣ - انظر : فتح الوهاب : (٢ / ٢٧١) .

٥٤ - انظر : نهاية الزين : (١ / ٣٥) .

٥٥ - انظر : الكبرى للبيهقي : (١٠ / ٢١١) .

وهكذا يتم استسهال إتيان المرأة في دبرها من خلال الروايات التي روج لها القوم . . . فتأمل !!!

*** وللتعرف أكثر على عقول المتفهمة فلنستمع للشرواني وهو يقول عن الغسل :**

” ولو شق ذكره نصفين فأدخل أحدهما في زوجة والآخر في زوجة أخرى وجب عليه (أى لدخوله كله) دونهما (أى لأن كل واحدة دخل فيها نصف ذكر فقط) .

ولو أدخل أحدهما في قبلها والآخر في دبرها وجب الغسل عليهما (أى لأن الذكر بشقيه دخل فيها ، قبل ودبر) ” (٥٦) !

*** وللتعرف على أذواق القوم فلنستمع للسيد البكرى الدمياطي وهو يقول :**

” قوله : ولو بمص بظرها أي : ولو كان التمتع بمص بظرها فإنه جائز ، قال في القاموس البظر بالضم الهنة وسط الشفرة العليا ” (٥٧) اهـ .

ونكتفى بهذا القدر الذي يضيف بعداً جديداً وعمقاً شديداً لبيان أن أهل الحديث منهم (بالتبادل) من يقبل أسوأ المنكرات وهو مدبر عن أوضح الآيات بحجة حدثنا وأخبرنا ، حتى أن الفطرة نفسها أصيبت ، وكذلك حاسة الشم ، والذوق . . !

وسؤال لأهل الحديث : لو كنتم اكتفيتم بالكتاب في هذه الجزئية أكان يكون ما كان ؟!

ثم أليس محمد بن عجلان (على سبيل المثال) من رواة الصحيح :

قال بن يونس : ” قدم مصر وصار إلى الإسكندرية فتزوج بها امرأة

٥٦- انظر : حواشي الشرواني : (١ / ٢٦٠) .

٥٧- انظر : إعانة الطالبين - وهو من كتب الفقه الشافعي - : (٣ / ٣٤٠) .

فأتاها في دبرها فشكته إلى أهلها فشاع ذلك فصاحوا به فخرج منها . . " (٥٨) .

ويروى الخطيب في تاريخه عن يحيى بن معين وهو يحكى عن أحد الرواة اسمه " بربر " ما يُبين انتشار هذه الظاهرة ، وإظهارها دون غضاضة من فاعلها ، فيقول :

" بينما نحن عنده يوما إذ نظر إلى وصيفة له نظيفة فارهة فقال :

هذه جاريتي وأنا آتيها في دبرها فاستحت الجارية وخجلت " (٥٩) .

فهل يا أهل الحديث قد أتيت بهذا الكلام من عند نفسى أم أن هذه هي كتبكم ومراجعكم التى ترجعون إليها لمعرفة توثيق وتجريح الرواة ، وبالتالي قبول أو رد الخبر والحديث ، وبالتالي التدين به من عدمه ، ثم جعله مهيمناً على القرآن؟!!

ثم ألا تستحون من رواية روايات عن بعض الشواذ جنسياً ثم تقولون

خت م٤

٥٨ - محمد بن عجلان

روى له مسلم بصحيحه ، والبخارى بتاريخه ، والأربعة بسننهم وهو تابعى روى عن أنس بن مالك وعكرمة مولى ابن عباس ، ونافع مولى ابن عمر ، ووثقه ابن حنبل ، وابن عيينة ، ويعقوب بن شيبه ، وأبو حاتم ، والنسائي .
وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه : " ثقة " .
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : " سمعت بن عيينة يقول : حدثنا محمد بن عجلان وكان ثقة " .

وقال عبد الله بن أحمد أيضاً : " سألت أباي عن محمد بن عجلان وموسى بن عقبة أيهما أعجب إليك فقال : جميعاً ثقة وما أقربهما ، كان بن عيينة يثني على محمد بن عجلان " .
وقال إسحاق بن يحيى بن معين : " ثقة " . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : " قيل ليحيى بن معين : من تقدم داود بن قيس أو محمد بن عجلان ؟ قال : محمد " . وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين : " محمد بن عجلان ثقة أوثق من محمد بن عمرو بن علقمة ما يشك في هذا أحد ، كان داود بن قيس يجلس الى بن عجلان يتحفظ عنه ويقول إنها اختلطت على بن عجلان (يعني في حديث سعيد المقبري) ، وقال يعقوب بن شيبه : ابن عجلان من الثقات . وقال أبو حاتم والنسائي : " ثقة " . وانظر : تهذيب الكمال (١٠٥/٢٦) .
٥٩ - انظر : تاريخ بغداد (٧ / ١٣٢) ، ولسان الميزان لابن حجر (٢ / ٦ - ١٧) .

بعد ذلك : إن هذه الروايات تقضى على القرآن وتهيمن عليه ؟!

* وذلك كما قال الدارمي : "باب أن السنة قاضية على كتاب الله" (٦٠)!

* وقال الأوزاعي : "السنة جاءت قاضية على الكتاب ، ولم يجيء الكتاب قاضياً على السنة" (٦١) !

وقال أيضاً : "الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب" !!

* وكما قال أبو نضرة (وهو يزعم لأبي سعيد الخدري قوله) :

"مذاكرة الحديث أفضل من قراءة القرآن" (٦٢) !!

* وبرر له الشافعي فقال :

"لأن قراءة القرآن نافلة ، وحفظ الحديث فرض كفاية" (٦٣)!

* وقال مكحول الشامي :

"القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن" (٦٤) !!

* وقال يحيى بن أبي كثير :

"السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب قاضياً على السنة" (٦٥) !!

والخلاصة :

أن المنصف الحصيف يستطيع أن يقول بملء فيه :

إن القرآن كان فيه كل التوضيح لهذه الجزئية . وعند الدخول في متاهات الروايات صار البعض يُجِلُّ اللواط بأحاديث صحيحة ، وصار البعض الآخر يُكْفِرُ فاعله بأحاديث صحيحة !

- ٦٠ - راجع : سنن الدارمي : (١/١٥٣ - ط : الشيخ الريان) .
- ٦١ - راجع : سنن الدارمي : (١/١٤٥) ، والكفاية : (٤٧) ، ومفتاح الجنة : (٤٥) .
- ٦٢ - راجع : مفتاح الجنة للسيوطي : (٦١) .
- ٦٣ - راجع : المرجع السابق بنفس الموضع .
- ٦٤ - راجع : الدارمي (١/١٤٥) ، وجامع بيان العلم (٢/١١٩٤) ، ومفتاح الجنة (٥٤) .
- ٦٥ - راجع : المراجع السابقة بنفس الموضع .

خلاصة المقدمة :

وبهذا ننتهي من هذه المقدمة التي قصدنا منها بلورة كل ما أردنا قوله بهذا الكتاب ، وهو :

أن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ليس فيه مطعناً لطاعن ، وإنما أُوتى الطاعن من قبل نفسه ، ومن قبل جهله ، ومن قبل منهجه الفاسد المعتمد على تناول الظن ، وعدم الإحساس بأى فرق بين هذا الظن وبين القطع الذي يفترض أن يكون مرجعاً للمؤمنين ولأهل الحق .

والحق يُقال إن هذا الكتاب كلما ازدادت مطالعته ، واللجوء إليه كلما تحقق قول الله عنه :

﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ .

وكلما ظهر وتأكد أن كل الحواجز والموانع الصناعية التي أشاعها أهل الروايات عنه كانت مكذوبة :

فلا هو بالمجمل غير المفسر اللهم إلا إذا قصدت موضعاً معيناً منه فنعم ، ولكن ما أجمل منه فتفسيره فيه ، والويل كل الويل إذا ما مال ناظره لغيره ليفسره له (كما زين الروائيون لنا) فسيجد الزيف ، والتضليل ، والحييف والتبديل ، ولن يُتْرَكَ حكم الله على حاله .

ولا هو بالطلق غير المقيد أو العام غير المخصص ، أو المنسوخ بمعنى الملغى بروايات البشر كما أساء له أهل الروايات ، بل هو قرآن كريم قال منزله ﷻ فيه :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِنِ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَلِ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ ﴾ .

● ليبين أن فيه سيكون كل ما كان ، وفيه كان سيكون ما لم يكن لو

كان . وقال :

﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ .

ولم يأمر سبحانه بالاستماع والإنصات لغيره . كما قال ﷻ :

﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالِ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ادْتِرِبْقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ ﴾ .

● فبين سبحانه أن الهالكين لم يرتضوا هذا القرآن برغم أنه آيات بينات ، وقال ﷻ :

﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

● فطمئن سبحانه حزبه بأن قرآنه لا يُفْتَرَى ، ومفصل ولا ريب فيه ، وقال ﷻ :

﴿ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوَّا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا ﴾ .

● ليعرف المؤمنون ويحذرون من مسلك غيرهم ، الذين لا يكتفون بذكر الله ﷻ في القرآن وحده ، وإنما يستبشرون بذكر غيره معه كما قال ﷻ :

﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ . وقال ﷻ :

﴿ وَيُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ .

● ليبين أن هذا القرآن هو شفاء للصدور من الضلال ، ورحمة للمؤمنين به في الدنيا والآخرة ، لكنه لا يزيد الظالمين إلا خساراً وضلالاً . وقال ﷻ :

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ .

وراحوا يطلبون الأمثال من غيره ، فالحمد لله قوله : أكثر ، وليس كل ، وقال عَلَّاهُ :

﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقْصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ .

● فقال الخائبون يقص عليهم ، ولكن رواياتنا تقضى عليه وتقص علينا ، و . . . ، وقال :

﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ .

● فقالوا : هو غير مقيد ، غير مخصص ، غير مفسر ، ملغى منه به ، ومع ذلك فلو نزل على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله .

إذن فما بالنا نحن لو نزلت أحاديثهم ورواياتهم على جبل ؟!

وما بالنا لو نزل حديث كحديث " مجيء الله تعالى يوم القيامة متنكراً في صورة غير صورته التي يعرفها الناس " على جبل ؟!

ودعنا لا نذهب بعيداً ، فهنا في هذا الفصل :

ما بالنا لو نزل حديث كأحاديث " إتيان المرأة في دبرها " على جبل ؟!

الذكي يعلم أن الجبل يتمنى التصدع فوق رؤوسهم خشية لله ، وعلى كل حال ففيما أوردنا كفاية للعقلاء ليتيقنوا فساد المذاهب التي جعلت القرآن زينة توضع على المناضد والأرفف ، وكلاماً يُتلى لتحصيل الحسنات ، وتعويذة تُتلى لإخراج العفاريت ، ورحمة تتلى على أرواح الموتى ، وأى شيء إلا أن يكون وحده هو الهادى للجنة ، ووحدته

مصدر الأحكام ، ووحده محل الاعتقادات ، ووحده سبيل تحصيل التقوى . . . الخ .

إذ كيف سيجلسون يقصون قصصهم ، ويحكون عن رجالهم . . . !

تنبيه :

ولا يفوتنى فى هذه المقدمة أن أنبه إلى أمر أراه من الخطورة بمكان بحيث يستحق التنبيه عليه .

فقد عشنا فى بلدنا أول حياتنا وفتحنا أعيننا فوجدنا الجار المسلم والجار الآخر من أهل الكتاب .

لم نشعر ونحن صغار بأدنى فرق يُذكر بين كليهما ، فنحن نلعب سويًا ، ونجلس فى المدرسة بجوار بعض ، بل وصاحب المدرسة نفسه الأستاذ " يئى " ، والدادة " أم تكلا " ، والأبلة " فايضة اسكندر " ، وأقرب المدرسات لقلبي " لوريس بولس " ، وزميلتى " جوزفين عجيب " ، و " نرجس كامل سعيد " ، وغيرهم الكثير ممن يضيّق المجال بذكرهم .

صحيح أننا اختلفنا فى الدين (الموروث) ، ولكن لم يكن للمشاحنات وجود بيننا على الإطلاق .

تعلمنا أن نجاملهم فى أعيادهم ومناسباتهم ، كما كانوا هم أيضًا يفعلون . وعندما كبرت وبدا لى حجم الاختلاف بيننا لم يغير ذلك من الاحترام المتبادل بيننا ، ولم يمنع من المعاملة الحرة غير المتأثرة بدين أو بمسلك شخصى خاص . تعلمت من خلال رحلة حياتى مع قرآن ربي ومع بنى وطنى أن :

" الدين لله والوطن للجميع "

وهى مقولة يعتبرها أصحاب اللحن الطويلة والقمصان القصيرة كقرآن . ولكنها جوهر الإسلام الذى يجهلونه جميعًا بما فيهم زكريا بطرس .

فالله سبحانه شرع حرية الدين للجميع ، فيختار كل امرئ بحرية كاملة : لأى انتماء سيتجه ، وأى ملة سيختار .

ومعلوم أن كل ملة فيها متطرفوها ، فبينما نجد عند أهل الرواية حكايات تحض على قتل المرتد عن مذهبهم نجد أيضاً روايات بالصحيحين تحض على التحرش بغيرهم من المذاهب ، كتضييق الطريق عليهم ، وعدم بدءهم بسلام أو كلام ، بينما هم يتلون قول الله تعالى :

(لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) .

فما بالننا إذا كان هؤلاء هم الشركاء فى الوطن ، وجيراننا فى كل شبر منه ، والشركاء فى الجرح والفرح .

ولعله من الغباء أن نهمل مسألة : من المستفيد من إشعال نار الفتنة بين عنصري الوطن ؟!

ومسألة : المصادر المستمرة فى إذكاء هذه النيران .

وما يفعله اليوم زكريا بطرس هو خطوات على نفس درب إشعال الفتن بين الأهل والجيران ، ولن يأتى هذا المسلك بخير أبداً . بل سيوجد الكراهية إن لم تكن موجودة ، وسيعمقها إن كانت طفيفة . وقد بدأ يحذو حذوه آخرون ، وسيقع فى شباكهم السذج ، وسيغتاز منهم الجهلة مثلهم من متمذهبي الرواية . أما المؤمن الحق فيرى فى أقاويل زكريا وسلفه من أهل الرواية برهاناً ساطعاً على تحكم الجهل فيهم كلهم ، وتميزهم بسطحية لا يُحسدون عليها . وهذا ما سيظهر هنا ؛ فإلى البيان .

المؤلف : إيهاب حسن عبده

المكان والزمان : القاهرة فى ٢٠٠٤ م .

